مجموعات عمل باتحاد الصناعات لمناقشة مشروع قانون الصناعات الصغيرة

رئيس لجنة الصناعات الصغيرة: التنسيق مع منظمات الأعمال المحلية والاستفادة من الخبرات العالمية

تناقش لجنة الصناعات الصغيرة باتحاد الصناعات برئاسة الدكتور نادر رياض مشروع قانون تنمية الصناعات الصغيرة من خلال لجان تم تشكيلها لهذا الغرض، على أن ترفع هذه اللجان تقريرا إلى مجلس إدارة اتحاد الصناعات تمهيدا لارساله إلى مجلس الوزراء. وقال الدكتور عبدالمنعم سعودى رئيس اتحاد الصناعات المصرية ان لجنة تنمية المشروعات الصغيرة بما تضمه من خبرات تسهم فى تفعيل الصناعات الصغيرة ودفعها والنهوض بها فى ظل المتغيرات الاقتصادية المحلية والاقليمية.

نادر رياض

وقال الدكتور نادر رياض ان اللجنة تبحث تبادل الخبرات مع مختلف التجمعات الصناعية ومنظمات الأعمال على المستويين المحلى والعالمى، وتفعيل دورها وربطها مع المحيط العالمى وتوثيق العلاقات وسبل التعاون مع اليابان والمنظمات الدولية للصناعات الصغيرة، والاتحاد الأوربى.

وأضاف ان اللجنة تبحث ايضا الاستفادة من الخبرات العالمية لتطوير الصناعات الصغيرة، خاصة التجربة اليابانية والالمانية والهندية والايطالية، وذلك نظرا للدور البارز الذى تلعبه تلك التجمعات والذى يمثل اسهامات ذات محتوى مؤثر فى زيادة الدخل القومى وتوزيعه توزيعا عادلا على امتداد الرقعة الجغرافية.

بالاضافة إلى طبيعة دورها الايجابى فى رفع قيمة عائد العمل وبالتالى تحقيق الكفاءة فى الدخل وزيادة القدرة الشرائية للعامل.

شارك فى الاجتماع المهندس على السواح والمهندس محيى أبوعلم - نائب رئيس اللجنة، ومعتصم راشد ومنسق مجموعات العمل، والدكتور عبدالمنعم بخيت مدير عام اتحاد الصناعات المصرية - رئيسا لمجموعة العلاقات الحكومية والصندوق، والدكتور نبيل حلمى عميد كلية الحقوق بجامعة الزقازيق - رئيسا لمجموعة التشريعات والمعوقات، والدكتور بهاء زغلول رئيس معهد بحوث الفلزات - رئيسا لمجموعة الحضانات ومراكز التميز والدكتور علاء عز مستشار رئيس اتحاد الصناعات المصرية - رئيسا لمجموعة العلاقات الدولية والمعونات، والدكتور حسن شعراوى مستشار برنامج تحديث الصناعة المصرية - رئيسا لمجموعة التكنولوجيا والتحديث، والاستاذ أحمد عبدالسلام شركة ضمان مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة - رئيسا لمجموعة التمويل، ومحسن جاد رئيس جمعية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالعاشر من رمضان - رئيسا لمجموعة شئون الصناعات ومنظماتها، ودكتورة يمن الحماقى رئيس قسم الاقتصاد بجامعة عين شمس.

اتحاد الصناعات يناقش مشروع قانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

د. نادر رياض

أكد الدكتور نادر رياض رئيس لجنة الصناعات الصغيرة والمتوسطة باتحاد الصناعات احالة مشروع قانون تنمية المشروعات الصغيرة إلى رؤساء مجموعات العمل باللجنة لدراسة المشروع. ومن المقرر أن تجري اللجنة عدة مناقشات مع التجمعات الصناعية بهدف تبادل الخبرات وتفعيل دورها وربطه مع المحيط العالمي، وتوثيق العلاقات الدولية في هذا الاطار لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة دولياً. وقال خلال اجتماع اللجنة بأنه سيتم مناقشة نقل التجارب اليابانية والألمانية والهندية والايطالية في مجال الصناعات الصغيرة بهدف دعم المؤسسات للمشاركة في زيادة الدخل القومي ورفع فيمة عائد العمل.

كان الدكتور عبدالمنعم سعودي رئيس اتحاد الصناعات قد ترأس اجتماع مجلس ادارة لجنة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالاتحاد وتم اعتماد تشكيل مجموعات العمل باللجنة وتضم كلا من علي السواح ومحيي أبوعلم نائبين لرئيس اللجنة، ومعتصم راشد منسق مجموعات العمل، وعبدالمنعم بخيت رئيساً للعلاقات الحكومية، ونبيل حلمي رئيسا لمجموعة التشريعات.

جريدة الوفد ٢٠٠٤/١/٢٠ الوفد

رئيس اتحاد الصناعات:

تقرير تنمية المشروعات الصغيرة أمام مجلس الوزراء خلال أيام

كتب ـ محمد العزاوى :

يناقش اتحاد الصناعات حالياً مشروع قانون تنمية المشروعات الصغيرة لإبداء الملاحظات والمقترحات تمهيداً لتقديمها إلى مجلس الوزراء..صرح بذلك الدكتور عبدالمنعم سعودى رئيس مجلس إدارة الاتحاد ـ وقال إن لجنة الصناعات الصغيرة بالاتحاد قامت بعرض مشروع القانون على مجموعات العمل التى تم تشكيلها مؤخراً والتى تضم خبرات تخصصية قوية مما يسهم فى دراسة مشروع القانون بعناية..وأشار إلى أن الصناعات الصغيرة تعتبر العمود الفقرى للصناعة المصرية.

قال رئيس اتحاد الصناعات: إن لجنة الصناعات الصغيرة بالاتحاد برئاسة الدكتور نادر رياض تقوم بدراسة المشاكل والمعوقات التى تواجه الصناعات الصغيرة واقتراح الحلول الإيجابية لها بالتنسيق مع الجهات المعنية..ومن جانبه قال الدكتور نادر رياض: إن اللجنة ستقيم محاور مع مختلف التجمعات الصناعية والأنشطة العاملة على المستويين المحلى والعالمى بهدف تبادل الخبرات وتفعيل دورها وربطه مع المحيط العالمى وتوثيق العلاقات وسبل التعاون مع اليابان والمنظمات العالمية للصناعات الصغيرة وكذا الاتحاد الأوروبى مما سيمكن من الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة خاصة اليابانية والألمانية والهندية والإيطالية وذلك إيماناً بالدور البارز الذى تلعبه تلك التجمعات والذى يمثل إسهامات ذات محتوى مؤثر فى زيادة الدخل القومى وتوزيعه توزيعاً عادلاً على امتداد الرقعة الجغرافية بالإضافة لطبيعة دورها الإيجابى فى رفع قيمه عائد العمل..قال: إن مجموعات العمل التى تم تشكيلها باللجنة تضم كلاً من المهندس على السواح ومحيى الدين أبوعلم نائبى رئيس اللجنة ومعتصم راشد منسق مجموعات العمل والدكتور عبدالمنعم بخيت رئيساً لمجموعة العلاقات الحكومية والصندوق والدكتور نبيل حلمى عميد كلية الحقوق جامعة الزقازيق رئيساً لمجموعة التشريعات والمعوقات والدكتور بهاء زغلول رئيس معهد بحوث الفلزات رئيساً لمجموعة الحضانات ومراكز التميز والدكتور علاء عز رئيساً لمجموعة العلاقات الدولية والمعونات والدكتور حسن شعراوى مستشار برنامج التحديث رئيساً لمجموعة التكنولوجيا والتحديث وأحمد عبدالسلام شركة ضمان مخاطر الائتمان رئيساً لمجموعة التمويل وحسن جاد رئيس جمعية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالعاشر من رمضان رئيساً لمجموعة شئون الصناعات ومنظماتها.

جريدة الجمهورية ٢٠٠٤/٢/١١

اتحاد الصناعات يقر مشروع رعاية وتنمية المشروعات الصغيرة

كتب عصام حشيش:

وافق مجلس ادارة اتحاد الصناعات المصرية برئاسة د. عبد المنعم سعودى على مشروع قانون «رعاية وتنمية المشروعات الصغيرة» فى صورته النهائية. اكد الاتحاد ان مشروع القانون يمثل خطوة هامة نحو رعاية وتنمية المشروعات الصغيرة ويستجيب للطموحات المعقودة على هذه المشروعات.

واكد الاتحاد تقديره للجنة الصناعات الصغيرة والمتوسطة التى

د.عبد المنعم سعودى

د. نادر رياض

تم تشكيلها مؤخرا برئاسة د. نادر رياض والتى قامت بوضع مشروع القانون بحيث يأتى متسقا بصورة اساسية مع المشروع المقدم من الحكومة تحت مسمى «مشروع قانون تنمية ورعاية المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر».

وصرح الدكتور نادر رياض رئيس اللجنة انه لتحقيق الفاعلية المرجوة من القانون وتاكيد قابليته للتنفيذ بما يحقق الاهداف المطلوبة.. فمن الضرورى مراعاة انشاء صندوق جديد لتنمية المشروعات الصغيرة تكون تبعيته مباشرة لرئاسة مجلس الوزراء وعدم اسناد المهمة لجهاز قائم بالفعل بالصندوق الاجتماعى نظرا لاختلاف توجهات كل منهما.

وانشاء جهاز تنفيذى لتنمية المشروعات الصغيرة واستقلالية المشروع الصغير فى الملكية والادارة بحيث لا تزيد مشاركة أى كيان أكبر عام أو خاص فيه عن ٢٥٪ ضمانا لاستقلالية المشروع دون حرمانه من قوة الدفع نتيجة المساهمة وتحديد نطاق تطبيق القانون بصورة قاطعة تضمن له الجدوى والتمسك بمنح مزايا للمشروعات الصغيرة مثلما تفضلت به الحكومة فى مشروعها من تقرير اعفاء ضريبى لمدة ثلاث سنوات.

جريدة الأخبار ٢٠٠٤/٢/٢٠ الأخبار

صناعة وإنتاج

مشروع قانون تنمية المنشآت الصغيرة.. فى دائرة النقاش

اتحاد الصناعات يطلب إنشاء صندوق وجهاز تنفيذى لتنمية الصناعات الصغيرة

قامت لجنة الصناعات الصغيرة باتحاد الصناعات بدراسة مشروع قانون تنمية ورعاية المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر الذى أعدته الحكومة. ويقول الدكتور نادر رياض رئيس لجنة الصناعات الصغيرة انه فى ضوء هذه الدراسة قامت اللجنة بإعداد مقترح لمشروع قانون رعاية وتنمية المشروعات الصغيرة، يتسق بصورة أساسية مع المشروع المقدم من الحكومة، وقامت اللجنة برفع المشروع إلى مجلس ادارة اتحاد الصناعات المصرية برئاسة الدكتور عبدالمنعم سعودى حيث تمت مناقشته والموافقة عليه فى صورته النهائية. وأوضح الدكتور نادر رياض أن مشروع القانون يمثل خطوة مهمة نحو رعاية وتنمية المشروعات الصغيرة، ولتأكيد قابليته للتنفيذ بما يحقق الأهداف التى يرمى إليها، فإنه من الاهمية ان تراعى فيه المبادىء الأساسية التالية:

□ إنشاء صندوق جديد لتنمية المشروعات الصغيرة، تكون تبعيته مباشرة لرئاسة مجلس الوزراء، وعدم إسناد هذه المهمة لجهاز قائم بالفعل كالصندوق الاجتماعى، نظرا لاختلاف توجهه - الاجتماعى أساسا - وواجباته وأدواته وخبراته، عن تلك التى يفترض أن تتوافر للصندوق الذى سيكلف برعاية وتنمية المشروعات الصغيرة، والذى يجب أن يكون توجهه إنتاجيا فى المقام الأول وإنشاء جهاز تنفيذى لتنمية المشروعات الصغيرة ضمن هيكل الصندوق المقترح. وهذا يكتسب من خلال التبعية المباشرة لرئاسة مجلس الوزراء قوة الدفع اللازمة لإرساء دوره. فى مواجهة العقبات الإدارية السائدة أو التى قد تنشأ.

عبدالمنعم سعودى

نادر رياض

واستقلالية المشروع الصغير فى الملكية والإدارة بحيث لاتزيد مشاركة أى كيان أكبر عام أو خاص فيه على ٢٥٪، ضمانا لاستقلالية المشروع دون حرمانه من قوة الدفع التى يمكن أن يحصل عليها نتيجة المساهمة المحدودة لكيان أكبر.

وتحديد نطاق تطبيق القانون بصورة قاطعة تضمن له الجدوى، وتشمل المشروعات التى تحقق قيمة مضافة للاقتصاد القومى، مثل المشروعات الإنتاجية، دون الأنشطة الاستيرادية والسياحية والترفيهية والمكاتب المهنية والمكاتب المهنية وأعمال الزراعة وتأكيد أهمية تقرير إعفاء ضريبى لهذه المشروعات لمدة ثلاث سنوات، إلا أنه يلزم أن تحظى المشروعات الصغيرة بعد انتهاء مدة الإعفاء بمعاملة ضريبية تفضيلية تتمثل فى الخضوع لفئة ضريبية موحدة لاتزيد على ١٥٪.

أحمد العطار

لجنة المشروعات الصغيرة تدرس القانون الجديد

د. نادر رياض

■ أكد د. نادر رياض رئيس لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة باتحاد الصناعات المصرية أنه تم إحالة مشروع قانون تنمية المشروعات الصغيرة إلى رؤساء مجموعات العمل باللجنة وأعضائها لإبداء الرأى وأهم الملاحظات لعرضها على مجلس إدارة اتحاد الصناعات فى اجتماعه القادم.. وأضاف د. نادر أن اللجنة ستقوم خلال المرحلة القادمة بمخاطبة كافة التجمعات الصناعية فى مصر والعالم الخارجى لتبادل الخبرات وتوثيق العلاقات الخاصة بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى تمثل خطوة على طريق تحقيق الكفاءة فى الداخل وزيادة القدرة الإنفاقية للعامل داخل مجتمعه.